منا حد او تعزير فلا يجوز التحكيم فيها اذ ليس لها طالب معين ويؤخذ
من هذا التعليل ان حق الله المالي الذي لا طالب له معين لا يجوز
فيه التحكيم وهو ظاهر وتعبيري بما ذكر اعم واولى من تعبيره بما ذكره
وقضية كلامهم ان للمحكم ان يحكم بعلمه وهو ظاهر وان زعم بعض
المتاخرين ان الراجح خلافه وقول الاذرعي لم ار فيه شيا اي صريحا
ولا ينفذ حكمه الا برضاهما به قبله لان رضاهما هو المثبت للولاية فلا
بد من تقدمه بقيد زدته بقولي ان لم يكن احدهما قاضيا والا فلا
يشترط رضاهما بناء على ان ذلك تولية مستقلة فلو حكما اثنين لم ينفذ
حكم احدهما حتى يجتمعا بخلاف تولية قاضيين ليجتمعا على الحكم
لظهور الفرق قاله في المطلب اما الرضا بالحكم بعده فليس بشرط
كحكم الحاكم ولا يكفي رضاجان فهو اعم من قوله رضيا قائل بحكمه
في ضمن بدية على عاقلته بل لا بد من رضاهم ايضا به ولو كانوا
نقلة لانهم لا يواخذون باقراره فكيف يؤاخذون برضاه ولو رجع
احدهما قبله اي قبل الحكم ولو بعد اقامة المدعي شاهدين
امتنع الحكم وليس للمحكم ان يحبس بل غاية الاثبات والحكم واذا
حكم بشيء من العقوبات كالحدود وحد القذف لم يستوفه لان ذلك
يخرم بهيئة الولاة **فصل** فيما يقتضي انعزال القاضي
او عزله وما يذكر معه لو زالت اهليته اي اهلية القاضي بنحو جنون
او عمى او كغفلة وصمم ونسيان مخل بالضبط وفسق انعزل
لوجود المنافي ولان القصد عند جابر نعم لو عمي بعد سماع
البينة وتعديلها ولم يحكم كان له ان يحكم في تلك الواقعة

وتقبيره بما ذكر اعم مما عبر به فلو عادت اهليته كما لو كان وكيلا وعزل نفسه او عزله موكله ثم تعاد ولايته
كالوكالة وغيرها من العقود وله عزل نفسه كالوكيل وهذا من زيادتي
وللامام عزل محلل ظهر منه ويكفي فيه غلبة الظن ويعمل هذا
وما قبله اذا وجد ثم صالح غيره للقضا وبافضل منه وبمصلحة كتسكين
فتنة سواء عزله بمثله ام بدونه وذكر حكم دونه من زيادتي والا
بان لم يكن شيء من ذلك حرم عزله ولكنه ينفذ طاعة للامام
بقيد زدته بقولي ان وجد ثم صالح غيره للقضا والا فلا ينفذ اما
القاضي فله عزل خليفته بلا موجب بناء على انعزاله بموته
ولا ينعزل قبل بلوغه عزله لعظم الضرر بنقض الاحكام وفساد التصرفات
نعم لو علم المخصم انه معزول لم ينفذ حكمه له لعلمه انه غير حاكم
باطنا ذكره الماوردي فان علقه اي عزله بقرائن كنا ما انعزل بها وبقبل ة
من غيره عليه كان الفرض اعلامه بصورة الحال كاقرانه بفسقه وصوب
الاسنوي عدم انعزاله بقراءة غيره عليه كما في مسيلة الطلاق والفارق
بالاول فرق بان المرعي ثم النظر الى الصفات وهنا الى الاعلام بعقد
وبما ينعزل بقرائن الكتاب ينعزل بمعرفته ما فيه بتامله وان لم يكن
قراءة حقيقة وينعزل بانعزاله بموت او غيره نائبه كانه فرعه
لا فيتيم يتيم ووقف فلا ينعزل بذلك لئلا تتعطل ابواب المصالح ولامن
استخلفه بقول الامام استخلف عني لانه خليفة الامام والاول
بغير في التولية بخلاف ما لو قال له استخلف عن نفسك او اطلق
فينعزل بذلك لظهوره غرض اطاعة لعظم اشكال الثانية بنظيرتها
من الوكالة اذ ليس الغرض ثم معاونة الوكيل بل النظر في حق الموكل

Copyright © King Saud University